قـــــــراءات

محمـــــــــد المهـــــــــدي

منظومـــــــــــــة الحريـــــــــــــة
باستيـــــــــــــل مصـــــــــــــر
عـــــــــــــلاج الإستبـــــــــــداد
متحـــــــــــــف الثـــــــــــــورة
سلـــــــــــــوك الحشـــــــــــــد
مشـــــــروع الصـــحـــة النفسيـــة للشرطـــة والشعـــب

mahdy1956@hotmail.com

منظومـــــــــــــة الحريـــــــــــــة

في هذه الأيام ومع تباشير الثورة العربية ضد القهر والطغيان التي انطلقت في تونس ثم مصر ثم ليبيا واليمن وغيرها , نتحدث كثيراً عن الحرية وعن الديموقراطية وعن الشورى , وغالباً ما يكون حديثنا مرسلاً أو غير محدد المعالم وبالتالى تصبح هذه الأشياء أمنيات وأحلام يبعد أن تتحقق فى الواقع , ولكى ننجو من هذا المصير علينا أن نتعرف على منظومة الحرية بشكل منهجى حتى إذا سعينا إليها كان سعينا راشداً ومثمراً .

ومنظومة الحرية هى عبارة عن سلسلة متماسكة الحلقات تبدأ بمفهوم الحرية ثم مفهوم المساواة (المواطنة) ثم آلية تحقيق هذين المفهومين (الحرية والمساواة) ثم نتيجة كل هذا وهو صلاح الحياة . ولنأخذها بشئ من الإيجاز :

4- الحرية : الحرية ليست مطلباً سياسياً أو اجتماعياً أو أخلاقياً فحسب وإنما هى ضرورة وجودية ارتبطت بالنشأة الأولى للإنسان . وإذا عدنا إلى المشهد الكونى الذى تم فيه إعلان خلق الإنسان لوجدنا أن هذا المشهد تضمن إعلاناً مدوياً لمبدأ الحرية , ويتبدى ذلك فى الحوار الحر بين الله والملائكة وحتى بين الإله القادر العظيم وبين إبليس .

﴿وإذا قال ربك للملائكة إنى جاعل فى الأرض خليفة قالوا أتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء, ونحن نسبح بحمدك ونقدس لك قال إنى أعلم مالا تعلمون ﴾ [البقرة: 30] .

﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى وأستكبر وكان من الكافرين ﴾ [البقرة :34]

وتبدو قمة الحرية فى إعطاء إبليس الفرصة للتعبير عن رأيه حتى وهو يتمرد على أمر الله بالسجود ولو شاء الله لقهره على السجود ولكنه درس عميق فى الحرية وفى احترم الاختيار وفى تحمل مسئولية المخلوق لنتائج خياراته .

وخلق الإنسان نفسه بما يحمله من قدرة حره على فعل الخير أو الشر ﴿ وهديناه النجدين ﴾ ﴿إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً﴾ كل هذا كان إعلاناً كونياً مدوياً لمولد الحرية كمكون أساس فى الإنسان وكضرورة نفسية لوجوده ككائن يملك الاختيار ويملك الإرادة لتنفيذ خياراته ويتحمل مسئولية ذلك . وقد ضمن الله سبحانه وتعالى هذه الحرية للإنسان حتى ولو استغلت هذه الحرية فى معصية الله والخروج عن أمره .

وقد تأكد مفهوم الحرية حين أعلن الله سبحانه وتعالى مبدأ عدم الجبر فى الاعتقاد ﴿ لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى ﴾ (البقرة 256) .. ﴿ وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ...﴾ (الكهف 29) . وإذا كان الله قد منحنا الحرية فى الاعتقاد وحملنا مسئولية الإختيار , فمن باب أولى نكون أحراراً فيما دون ذلك .

إذن فالحرية ليست ترفاً فى حياة الإنسان وليست من كماليات حياته وإنما هى من أساسيات وجوده , ولا تتحقق رسالته التى أرادها له الله إلا إذا تحققت حريته , فالمجبر غير مكلف وغير مسئول بالمعنى الكامل .

وتبنى مفهوم الحرية (سواء كان مفهوماً فلسفياً أو سياسياً أو اجتماعياً أو أخلاقياً) لا يكفى لتحقيقها وإنما يلزم وجود بقية مستويات المنظومة .

1- المساواة (المواطنة) : هذا المبدأ غاية فى الأهمية فى منظومة الحرية , وهو يعنى أن البشر كل البشر متساوين فى الحقوق والواجبات ومتساوين فى حقهم فى الحرية , فكلهم من خلق لله . وهذا المبدأ حين يتحقق يستبعد حق إنسان فى استعباد إنسان آخر على قاعدة أفضلية عرقية أو طائفية أو غيرها , فالجميع لهم حق الحياة ولهم حق المشاركة , بمعنى أن الجميع لهم حق المواطنة فى الدولة أو فى الأمة أو فى الأسرة البشرية كلها . وحين يختل هذا المبدأ يعتقد بعض الناس أنهم جديرون بالحرية دون غيرهم وأنهم فوق من يعتقدون أنهم دونهم وهنا تبدأ بذور القهر والاستبداد .

2- الشورى (أو الديموقراطية) : وهى آليات لتنفيذ مفهومى الحرية والمساواة , وهذه الآليات تتشكل حسب الظروف فيمكن أن تأخذ صورة أهل الحل والعقد , أو صورة البيعة , أو صورة الانتخابات . وقد مرت البشرية بتجارب كثيرة سعياً نحو أسلوب أمثل لتحقيق مبادئ الحرية والمساواة ووصلت إلى نجاحات نسبية ولا نقول مثالية لذلك , فوضعت النظم والدساتير والآليات التى تمنع الاستبداد وتحافظ على الحرية . وهذه الآليات ليست هدفاً فى حد ذاتها وإنما هى وسائل لتحقيق الحرية قدر الإمكان فى حياة البشر وبالتالى يمكن أن يتم تطويرها وتعديلها من وقت لآخر .

3- الصلاح : وبما أن الحرية والمساواة والشورى (أو الديموقراطية) ليست مفاهيم فلسفية مجردة وإنما هى مبادئ وأسس لصلاح الحياة فلابد وأن يتحقق هذا الهدف كثمرة لكل ما ذكرنا . وإذا حدث ولم يتحقق هذا الصلاح (عمارة الأرض) فلابد من مراجعة المفاهيم والوسائل السابقة للوقوف على مصدر الخلل .

باستيـــــــــل مصـــــــــر

نزلت في محطة الباستيل في باريس وسألت عن سجن الباستيل وكنت شغوفا بزيارته أو زيارة ماتبقى منه من آثار , ولكنني علمت أنهم أزالوه بالكامل , وأسفت لذلك وتمنيت لو أنهم تركوه متحفا يذكرنا بممارسات الظلم والقهر التي دفعت إلى قيام الثورة الفرنسية , أحد أهم الثورات الإنسانية التي ساهمت في إرساء مبادئ الحرية والمساواة ليس في فرنسا وحدها وإنما في العالم كله , ولكن يبدو أن غضب الثوار لم يحتمل الإبقاء على الباستيل فقاموا بهدمه رغم ما هو معروف من حرص الفرنسيين على الإحتفاظ بكل الآثار حتى المباني القديمة يحافظون عليها للإبقاء على الطابع المعماري للمدينة .

والباستيل (كلمة تعني المبنى القوي) هو سجن أنشئ في فرنسا بين عامي 1370 و 1383م كحصن للدفاع عن باريس ثم أصبح سجنا للمعارضين السياسيين والمسجونين الدينيين والمحرضين ضد الدولة (في عرف الملك) . منذ تحول الباستيل من قلعة إلى سجن كان سجنا "ملكيا" تابعا للملك مباشرة ينفق عليه من أمواله الخاصة، ويجري فيه كل شيء بعيدا عن رقابة القانون العام , وكان يتم احتجاز بعض الشخصيات في الباستيل بأمر الملك مدى الحياةأو لسنوات مديدة. وأصبح على مدار السنين رمزا للطغيان والظلم وانطلقت منه الشرارة الأولى للثورة الفرنسية في 14 يوليو 1789 م .وما تزال فرنسا حتى اليوم تحتفل بمناسبة اقتحام السجن باعتبارها اليوم الوطني لفرنسا (Fête Nationale) في الرابع عشر من يوليو من كل عام وانتهاء حقبة طويلة من الحكم المطلق.

ففي 14 يوليو 1789م حاصر الثوار الباستيل , وأطلق الجنود النار على الجمهور المهاجم ومات حواي 98 شخصا. لكن الناس اقتحموا القلعة وتغلبوا على الجنود وقتلوا مدير السجن وفي اليوم التالي بدأ الناس في هدم الباستيل.

ننتقل من باستيل فرنسا إلى باستيل مصر وأقصد به مباحث أمن الدولة , وكما حدث في باستيل فرنسا فإن جهاز أمن الدولة قد أنشئ في البداية لحماية أمن الدولة ولكن مع الوقت ومع فساد نظام حسني مبارك على مدى ثلاثين عاما ومع تعطيل القوانين العادية طوال هذه السنين ومع استمرار العمل بقانون الطوارئ تحول هذا الجهاز إلى أداة للتجسس على المعارضين السياسيين والإعلاميين والقادة الدينيين والإجتماعيين ثم أصبح يتجسس ويتنصت على كافة شرائح المجتمع ومؤسساته الحكومية والمدنية . ولم يقف دوره عند التجسس والتنصت , وإنما أصبح يتدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة المصريين من تعيين العمد والخفراء والموظفين في كافة مرافق الدولة حتى الوزراء , كما كان يوقف التعيين لأي شخص بناءا على استطلاع الأمن , وكان هذا الإستطلاع يرفض التوظيف بناءا على اعتبارات سياسية وليس اعتبارات جنائية محددة , وتدخل في الجامعات فزور انتخابات الإتحادات الطلابية ومنع تعيين أعضاء هيئة التدريس الذين لا يوالون النظام مهما كانت كفاءاتهم , وأصبح يعين المعيدين والعمداء ورؤساء الجامعات ويتحكم في قراراتهم ونشاطاتهم . وتحكم في الإعلام القومي والخاص وأصبح يختار القيادات الإعلامية ويعزلها وفقا لولائها للنظام أو عدم ولائها , ويتحكم في اختيار المتعاملين مع هذه الوسائل الإعلامية . وتحكم في الأحزاب السياسية وقام باختراقها بعملاء سريين وفجر بعضها من الداخل وطوع الباقي تحت امرته وأفسد الحياة السياسية في مصر بإجهاضه لكل حركات الإصلاح التي هبت لمقاومة النظام الفاسد , واعتقل المعارضين السياسيين والإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية بالآلاف على مدى سنوات طويلة , ومارس أشد أنواع التعذيب الجسدي والمعنوي حتى الموت لكثير من هؤلاء , وكان يفعل كل ذلك بعيدا عن سلطة القانون حيث كان يتمتع بحصانة تجعله فوق القانون أو على الأقل بعيدا عن أعين القانون . واستعان هذا الجهاز بجيش من البلطجية وأرباب السوابق (بلغ عددهم حسب أحد الإحصاءات أربعمائةوخمسين ألف بلطجي) لتزوير الإنتخابات وترهيب المعارضين وإحداث الفتن الطائفية وذلك بهدف بسط السيطرة على الجميع ووضع المجتمع كله في حالة رعب واستسلام حتى يعطي الفرصة لنظام مبارك وعصابته للإستمرار في الحكم . وفي السنوات الثلاث عشر الأخيرة التي تولى فيها حبيب العادلي وزارة الداخلية توحش جهاز أمن الدولة وازداد قسوة وضراوة وتعذيبا للشرفاء حتى الموت , وتوغل في كل تفاصيل الحياة اليومية للمصريين وبث عملاءه وأعوانه في كل مكان وتحكم في تعيين القيادات في كل مؤسسات الدولة بحيث يضمن ولاءها وعمالتها التامة له , ومكن للحزب الوطني وقياداته في الإمساك بالثورة والسلطة حتى نهبوا مصر تماما وقزموا دورها الإقليمي والعالمي , وكان الجهاز يقوم بأدوار غير وطنية لصالح الحزب الوطني ولصالح توريث الحكم لجمال مبارك , وكرس لكل أنواع الفساد في المجتمع .

ولم تكن قيادات الجهاز السابقة أو الحالية تعترف بهذا , بل كانت تدّعي أنها تقوم بعمل أخلاقي , وأذكر أنه في أحد الندوات بعد قيام ثورة 25 يناير كنت أتحدث عن تدخل أمن الدولة في التعيين في الوظائف العامة للدولة بكافة مستوياتها , وذكرت أنني كنت أحد الضحايا لاستطلاع أمن الدولة حيث رفض تعييني بالوظيفة الجامعية رغم أنني كنت المرشح الوحيد للوظيفة على مستوى الجمهورية (نظرا لندرة التخصص) وقد حصلت على الوظيفة بعد ذلك بحكم قضائي , فرد السيد فؤاد علام (وهو أحد قيادات أمن الدولة البارزين والمدافع على مدى سنوات طويلة عن النظام السابق وعن ممارسات الداخلية في أغلب برامج التليفزيون , والذي ينتقل من قناة إلى أخرى في نفس اليوم للقيام بهذه المهمة) وقال بأن جهاز أمن الدولة يمنع تعيين بعض الناس بناءا على حسن السير والسلوك , أي أن هذا الرجل وفي هذا السن وبعد قيام الثورة مازال يعتقد ويروج بأن جهاز أمن الدولة يتصرف في مستقبل الناس وفي تعيينهم أو عدم تعيينهم بناءا على معايير حسن السير والسلوك , والغريب أنه قال هذا الكلام في اليوم التالي لقيام ضباط أمن الدولة بفرم وحرق الملفات والمستندات , واقتحام المتظاهرين لمقار الجهاز واكتشاف غرف وأدوات التعذيب ورؤية المقابر السرية وعرض كل ذلك على القنوات الفضائية , وتعجبت كيف يتحدث الرجل (وقد تجاوز السبعين من عمره وأحيل للتقاعد) عن قيام هذا الجهاز بالحكم على حسن سير وسلوك المصريين الشرفاء , إذ كيف يحكم شخص يقتل ويعذب ويزور ويلفق على حسن سير الناس وسلوكهم من عدمه , ولكنها العقيدة التي تربى عليها كل من عمل في هذا الجهاز فأصبح لا يسمع إلا رأيه ورأي قادته ويبرر كل ما يفعله تبريرا يجعله مستريح البال .

ومن هنا كان توقيت قيام الثورة في 25 يناير الموافق لعيد الشرطة , وفي هذا إشارة واضحة إلى أن أحد أهم أسباب قيام الثورة هو ممارسات الشرطة وعلى رأسها جهاز أمن الدولة خاصة وأن الدعاة للثورة كان من أبرزهم مجموعة "كلنا خالد سعيد" التي تكونت إثر قتل شاب سكندري بأيدي مخبرين بالشرطة ثم العبث بالمحاضر لتبرئة القاتلين وتواطؤ وزارة الداخلية بأكملها في هذا الفعل المشين مع تشويه صورة القتيل بأنه مات إثر محاولة ابتلاعه لفافة من البانجو .

ومن أهم علامات ودلائل فساد جهاز أمن الدولة ما حدث بعد الثورة من محاولة حرق وفرم الوثائق والمستندات الخاصة بعمل الجهاز في كل مقار الجهاز المنتشرة في أنحاء الجمهورية (وهذا عمل مشين وجريمة بشعة وخيانة لأمانة الوظيفة وإهدار لوثائق رسمية مهمة) وقد تم ذلك بناءا

على أوامر صدرت من رئيس الجهاز بناءا على وثيقة تم ضبطها أثناء اقتحام الجمهور للمقرات . وهذا العمل يشير بما لايدع مجالا للشك أن هذا الجهاز كان يقوم بمهام غير قانونية وغير وطنية وغير شريفة ولهذا هو يحاول التخلص من دلائل إدانته وخيانته لأمانة الحفاظ على سلامة الشعب وطمأنينته وأمنه , فنحن إذن أمام سلوك عصابي وليس أمام جهاز حكومي منضبط بالقانون والأخلاق العامة .

ونظرا لطبيعة الجهاز وما أحدثه من قهر وتعذيب وترويع للمجتمع المصري وما نشره من فساد على نطاق واسع وما لعبه من دور في تمكين حكم عصابي فاسد على مدى ثلاثين عاما , فقد كان أحد أهم مطالب الثورة المصرية في 25 يناير حل جهاز أمن الدولة والتحقيق في الجرائم التي ارتكبها المنتسبون إليه ومعاقبتهم عليها بشكل قانوني عادل . ومع هذا تحدث مراوغات في هذا المطلب الشعبي الثوري , والذي هو في عرف الثورات أمر واجب النفاذ لأن خروج عشرات الملايين تطالب بهذا على مدى أسابيع يعني استفتاءا شعبيا على هذا المطلب لا يملك أحد مهما كانت مكانته ان يوقفه أو يتحداه . وأذكر الجميع بأن الجماهير حين هتفت وطالبت برحيل مبارك ظهر لنا في رجال السلطة من يقول بأن هذا أمرا مستحيلا , ولكن في النهاية رضخ الجميع لنداءات الشعب ورحل مبارك , وحدث نفس الأمر فيما يخص وزارة أحمد شفيق , ورحل شفيق في النهاية . والآن بقي هذا المطلب الثوري ينتظر التحقق ولابد من تحققه رغم أنف الفاسدين والمتواطئين والخانعين والخائفين والمترددين والمتآمرين . وبعد حل الجهاز يتم تحويل مقاره إلى متحف يزوره الناس (ولا يتم هدم تلك المقار كما يقترح البعض) ليتعرفوا على هذا التاريخ الأسود وتلك الفترة المظلمة في حياة المصريين , ويشاهدو غرف ووسائل التعذيب والقبور السرية , والوثائق التآمرية , وبهذا تظل الذاكرة الوطنية نشطة وواعية حتى لايتكرر ذلك فيما بعد .

وإرادة الشعب تصدر عن وعي جمعي هائل وعميق يدرك الحسن والقبيح بشكل فطري ومنطقي في ذات الوقت , ومع هذا نورد بعض الأسباب لحتمية حل هذا الجهاز :

أولا : يمثل هذا الجهاز تاريخا أسودا للمصريين الذين تم اعتقالهم وتعذيبهم داخل مقاره , ليس هم فقط بل هم وأسرهم وأصدقائهم ومعارفهم وكل من قرأ وسمع عما حدث لهم . وأصبح هذا الجهاز أقرب ما يكون إلى سجن الباستيل بالنسبة للفرنسيين (للعلم فإن سجن اباستيل على مدى تاريخه دخله 14000 معتقل وهو رقم متواضع إذا قورن بعدد المعتقلين على أيدي مباحث أمن الدولة في مصر), ولا يمكن تجاوز هذا الحاجز النفسي أو علاجه مع السنين فقد اكتسب صورة ذهنية غاية في السوء لدى الوعي الشعبي العام .

ثانيا : كان المناخ الذي تربت فيه قيادات هذا الجهاز وأفراده مناخا فاسدا حيث قام نظام الحكم الفاسد أيام مبارك وحزبه باستخدام هذا الجهاز لتحقيق أهداف غير وطنية تخص مصالحهم الشخصية , ومن هنا تكونت عقلية فاسدة وعقيدة فاسدة على مدى ثلاثين عاما داخل أروقة هذا الجهاز وسراديبه , فقام على القمع والتعذيب والقهر والتلفيق والتزوير والتجسس واغتيال الشرفاء من أبناء هذا الوطن , وكان دائما في خدمة النظام ضد مصالح الشعب . ولكي يؤدي هذه الوظائف فقد تم تشويه البناء المعرفي والأخلاقي والمهني للمنتسبين إليه حتى يقوموا بعملهم دون إدراك واع لخطورة ما يقومون به , بل يتم عمل غسيل مخ لهم بحيث يظنون أن ما يقومون به هو لمصلحة البلد , وأن المعارضين السياسيين هم بالضرورة خونة وعملاء , وأن الثورة الشعبية قلة مندسة وعملاء للموساد , وأن الإخوان المسلمين إرهابيين . ومن العبث أن نعتقد بأن هذه العقلية وهذه العقيدة يمكن أن تتغير في خلال أيام أو أسابيع أو حتى سنين .

ثالثا : ستظل هناك مشاعر عدائية سلبية من عموم الشعب المصري تجاه كل من يعمل في هذا الجهاز , بمعنى أن هذا الجهاز والعاملين فيه سيحملون وصمة تجعل قبولهم الإجتماعي صعبا وتضعهم دائما في موضع الإتهام حتى لو افترضنا تغير أسلوب عملهم وسلوكهم .

رابعا : ان القول بأن الجهاز تعاد هيكلته بحيث يختص فقط بمحاربة الإرهاب هو قول عجيب ويفترض السذاجة في الشعب المصري (حتى بعد قيام الثورة وإثبات أن هذا الشعب ليس ساذجا) , فمن المعروف أن هذه الأجهزة القمعية تنشأ أو تستمر في عملها تحت لافتات مشروعة , ولكنها تنحرف عنها سريعا , وهذا ما حدث في سجن الباستيل وحدث في جهاز أمن الدولة , ثم إن كلمة الإرهاب كلمة فضفاضة ومرسلة , وقد كان جهاز أمن الدولة ينظر إلى كل المعارضين السياسيين على أنهم مشاريع إرهابية تهدد أمن الوطن , وإلا لما اهتم بمراقبة تليفوناتهم والتجسس عليهم طوال الوقت , ولما اهتم باختراق الأحزاب وتفتيتها , هذا عن الأحزاب المشروعة التي نشأت بأوامر حكومية ورعاية أمنية فما بالك بأفراد المجتمع المختلفين مع التوجهات السائدة للنظام ؟ .

وهناك البعض الذي يتخوف من حل هذا الجهاز , وتخوفه قائم على احتمالات أن يتم تسريح المنتسبين إليه ويسبب هذا مشكلة في المجتمع نظرا لاحتمال تورطهم في أعمال انتقامية عدائية تجاه المجتمع , ولتفادي هذا الإحتمال نقترح توزيعهم على إدارات شرطية مختلفة بحيث يتم تفكيك هذا الكيان الجهنمي مع الإبقاء على أفراده في أعمال خدمية أخرى .

والبعض يتحجج بأهمية هذا الجهاز لحماية أمن الدولة من الجواسيس ومن المؤامرات الخارجية والداخلية , ولهؤلاء نقول بأنه من الممكن إنشاء جهاز جديد بعقيدة جديدة وعقلية جديدة وقيادات جديدة وعقد جديد , ويقوم هذا الجهاز بأداء هذه المهمة تحت إشراف المخابرات العامة ووفقا لأحكام القانون وضوابطه . وفي الحقيقة فإن الشعب المصري بعد كل ما رآه من جهاز أمن الدولة لا يستطيع أن يأتمنه على مصالحه الخاصة أو العامة , الداخلية أو الخارجية , إذ لا يمكن لمن يقوم بالتزوير والتلفيق والتعذيب والقتل والفرم والإحراق أن نوكل له الحفاظ على أمننا ومصالحنا العليا .

وأخيرا فحل هذا الجهاز هو أحد أهم مطالب الثورة , وهي مطالب لا تقبل المساومة أو المراوغة أو الإلتفاف أو التأجيل , ونرجو أن يكون الجميع قد تعلموا الدرس وفهموا كيف يتم التعامل مع إرادة الشعب .

عـــــــــــلاج الإستبـــــــــــداد

إن علاج أى مرض يبدأ بالتشخيص الصحيح المبنى على أحدث ما وصل إليه العلم فى هذه المرحلة , ويلى ذلك مصارحة المريض بمرضه حتى يتعاون فى مراحل العلاج المختلفة , وفى حالة رفض المريض للعلاج فهنا أحد احتمالين :-

إما أنه يريد أن يزيد عليه المرض حتى يموت أى أن لديه ميول انتحارية خفية , أو أن هذا المريض فاقد للقدرة على الاستبصار بمرضه وهنا يتدخل العقلاء المحيطون به لعلاجه رغما عنه حتى لا يكون بؤرة مرضية ينشر المرض فى المجتمع الإنسانى .

والعلاج لمرض خطير مثل الاستبداد لا يكون بالبخور والتمائم والشعوذة والزار ولا يكون علاجاً شعبياً غامضاً , وإنما يكون علاجاً على أسس علمية يسير على محاور أربعة :

1- إعلاء قيمة الحرية فى النفوس :- خاصة وأن موضوع الحرية لم يأخذ مكانه اللائق به فى الفكر العربى والإسلامى , ويبدو أن العلماء

قد عزفوا عنه خوفا من بطش الحكام فى المراحل المختلفة من التاريخ الإسلامى وانصرفوا إلى مناقشة مسائل فقهية وخلافات مذهبية لا ترقى إلى مستوى قيمة الحرية , أو أن التهديد الخارجى المتتابع (الصليبى والتترى والإنجليزى والفرنسى والإيطالى والإسرائيلى والأمريكى) قد أدى إلى تأجيل النظر فى موضوع الحرية لحساب الحشد فى مواجهة الأخطار الخارجية , وربما يكون المستبدون الداخليون قد استفادوا من هذه الظروف لتبرير استمرار استبدادهم . على أية حال فقد وجب إعادة موضوع الحرية إلى أعلى مستوى من الوعى العربى والإسلامى وعدم الإلتفات إلى أى مبررات للتأجيل أو التهميش .

ونحن نقصد أن تنتشر ثقافة الحرية على كل المستويات كما ذكرنا من قبل حتى لا يختزل الأمر إلى المستوى السياسى فقط كما يحدث دائما .

2- إعلاء قيمة المساواة (المواطنة) : فالكل شركاء فى الوطن (بحق وحقيق) , ولهم الحق فى التفكير والتخطيط والتنفيذ لصالح هذا الوطن , ونقصد هنا بالكل , كل الناس على إختلاف ألوانهم وأجناسهم ومعتقداتهم وهذا هو اصل مبدأ التعددية الذى هو الضمان الوحيد لأمن وسلامة المجتمع , حيث أن التمييز العنصرى وإستبعاد أو تهميش أو إلغاء أى طائفة أو مجموعة يؤدى بالضرورة إلى نمو تيارات عدائية تحتية تهدد أمن واستقرار الوطن بأكمله . فالديموقراطيات الحديثة أعطت فرصة التمثيل والعمل حتى للتيارات المتطرفة . وهذا فى حد ذاته صمام أمان حتى لا تعمل هذه التيارات سراً , بالإضافة إلى أن العمل العلنى يرشد ويحد من التطرف . والمساواة تتضمن فى طياتها قيمة العدل فما دام الناس متساوون إذن فلهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات .

ومبدأ المساواة يتضمن حقيقة أنه لاتوجد فئة مميزة تملك وتحكم طول الوقت وتستبعد وتعزل باقى الفئات وتصمها بالإنحراف أو الخيانة للوطن , فالمجتمع الدولى والإنسانى لم يعد يحتمل هذا التمييز العنصرى فى القرن الواحد والعشرين , ومن يصر على التشبث بهذه الأفكار العنصرية المتحجرة فسوف يدهسه قطار التاريخ وسوف ينظر إليه على أنه بؤرة صديدية تستحق الإجتثاث , والوقت لم يعد يحتمل المناورات أو الإلتفافات فالأوطان ملك لأبنائها جميعاً , ولم يعط أحد الحق لفئة معينة لتكون وصية على باقى أبناء وطنها تمنح من تشاء وتمنع عمن تشاء وتصف من تشاء بالمروق .

3- وجود آلية مناسبة للتطبيق : ويجدر هنا أن نشير إلى الديموقراطية كنظام وآلية لتحقيق المساواة , حيث ثبت من تطبيقها فى المجتمعات الأخرى قدرتها (النسبية) على تحقيق الكثير من قيم الحرية والمساواة . والديموقراطية ليست هى النظام الأمثل لتحقيق الحرية ولكنها هى أفضل مال وصل إليه الفكر السياسى البشرى لتحقيق مبادئ الحرية وهى بالتالى قابلة للتطوير والتغيير مع استمرار نضج العقل البشرى , فهى فى النهاية ليست نصوصا مقدسة .وربما يعلن البعض أن الديموقراطية نظام غربى ولا يصلح لنا , والرد على ذلك هو أن الديموقراطية ما هى إلا آلية لتحقيق الهدف مثل التليفون الذى يتيح لك الإتصال ومثل السيارة التى تتيح لك السفر , فالآليات تستخدمها لتحقيق أهدافك وليس لها دخل فى عقيدتك وأخلاقك وعباداتك , ومع هذا إذا تطورت مجتمعاتنا و أصبحت قادرة على صنع آلية افضل للشورى فلا بأس فى ذلك فنحن أشبه بمريض يحتاج للعلاج فوراً والعلاج هنا ليس له جنسية المهم أنه يؤدى للشفاء طالما أنه ليس محرماً , ولو أصبح لدينا مصانع محلية للدواء تنتج دواءاً أفضل من المستورد لوجب علينا إستخدام دواءنا . وعدم وجود آليه كان هو السبب الرئيس فى أننا ندور حول أنفسنا منذ مئات السنين فنحن نتشدق بالحرية وبالمساواة وكتبنا الدينية وغير الدينية مليئة بالمبادئ العظيمة, لكننا نتوقف عند الأفكار والوجدانيات ولا نحولها إلى مشروعات سلوكية ولا نبحث لها عن آليات تطبيق ووسائل تقييم . ولقد وردت آيات الشورى فى القرآن مجملة وترك الله لنا كبشر إيجاد الآليات المناسبة لتحقيقها بما يتناسب مع تطور المجتمعات البشرية , ولو كانت قد وضعت آلية محددة وثابتة لما ناسبت المجتمعات المختلفة فى المراحل التاريخية المتعاقبة . ولذلك وجدنا آليات متباينة مثل رأى أهل الحل والعقد , والبيعة وغيرها , وترك الأمر لمزيد من الإجتهادات . ولم يشأ الرسول صلى الله عليه وسلم أن يسمى خليفته من بعده صراحة وإنما ترك اختياره للناس وقد تم ذلك بالبيعة , وكان اختيار كل خليفة بعد ذلك بآلية ناسبت الظروف التى أحاطت بتوليه وفى هذا إشارة إلى ترك الآلية للإجتهاد البشرى بما يلائم ظروف الزمان والمكان . ومن خلال خبرات التاريخ المتعاقبة ونمو الفكر البشرى الإجتماعى والسياسى وجد الناس ضرورة أن يكون هناك نظاما ثابتا ينظم ويكفل تطبيق مبادئ الحرية وا لعدل والمساواة ويحول فى ذات الوقت دون انقضاض أى مستبد مغامر على هذه القيم الأساسية فى حياة البشر , وكان هذا النظام هو الديموقراطية .وربما يجد البعض حساسية خاصة فى تطبيق نظام غربى فى المجتمعات الإسلامية خاصة أن مرجعية الديموقراطية هى الشعب ومرجعية المجتمعات الإسلامية هى ا لكتاب والسنة , وهذه إشكالية يجب مناقشتها بصدر رحب وإيجاد الحلول المناسبة لها مع الحذر من الإنتقاص من قيمة الحرية تحت دعاوى الخصوصية الثقافية (راجع مناقشة هذه الإشكالية وغيرها فى كتاب " حوار لا مواجهة للدكتور / أحمد كمال أبو المجد , إصدار الهيئة العامة للكتاب , مكتبة الأسرة **2000** , وكتاب فتاوى معاصرة للدكتور / يوسف القرضاوى , إصدار دا ر الوفاء للطباعة وا لنشر بالمنصورة).

4 – وسائل تقييم الإصلاح : عندما نعالج أى مرض فلابد لنا من علامات و محكات ومقاييس توضح لنا مدى التحسن أو عدم التحسن بعد استخدام العلاج . وهذه أيضاً آلية نفتقدها فنحن لا نهتم ابدا بالرؤية المرتجعة أو التقيم المرتجع Feed back لأى نشاط قمنا به , وهذا التقييم المرتجع هو سر كبير من أسرار الحضارة لأنه يتيح الفرصة للمراجعة والتطوير والتحسين على أسس علمية .

5 – الإيمان بروح الفريق ومنظومات العمل : فقد عشنا دهراً نطرب للبطولات الفردية ونصفق لها ونصنع لها الملاحم (عنترة بن شداد , أبو زيد الهلالى , سيف بن ذى يزن , أدهم الشرقاوى) ومازلنا نعمل بشكل فردى ونفتقد لروح الفريق ولمنظومات العمل , وقد أصبح واضحاً أن العمل كفريق والعمل من خلال منظومة (System) يعتبر سراً من أسرار التقدم والحضارة , وأن الإنجازات الفردية مهما عظمت فلن تصنع أمه أو حضارة وإنما تصنع مجداً شخصياً لصاحبها وربما بالإضافة لذلك أصابته بالنرجسية وصنعت منه مستبدا .

متحـــــــــــف الثـــــــــــورة

تمر السنون بعد قيام الثورات وقد ينسى كثير من الناس أحداثها وربما ينسون دوافعها ومبادئها وشهدائها وأبطالها وأعدائها , وهذا بمثابة فقدان لذاكرة الثورة , ولذلك اهتمت الثورات الكبرى بالحفاظ على الكثير من رموز ذاكرتها حتى تحتفظ بركائزها في نفوس الثوار ونفوس الأجيال التي تليهم .

وبناءا على هذه القاعدة أقترح الإبقاء على مقار الحزب الوطني المحترقة ومقار أمن الدولة في القاهرة وفي عواصم الأقاليم , نتركها كما هي بآثار التكسير والدخان على واجهاتها وفي داخلها , فقط ننظف أرضياتها ونؤمن مبانيها كأي متحف ونضع محتوياتها في صناديق زجاجية للعرض , ونضمها إلى وزارة الثقافة أو هيئة الآثار .

وربما من المفيد أن نضع لوحات في مقار الحزب الوطني بأسماء الكوادر الحزبية التي مارست نشاطها فيه (خاصة من ثبت تورطهم في الفساد وصدرت ضدهم أحكام قضائية) , ونبذة عن تاريخ الحزب بالكلمة والصورة تعطي فكرة وافية لمن يزور المقر بما فعله الحزب الوطني بمصر وأهلها على مدى ثلاثين عاما من الفساد والإفساد .

أما مقار أمن الدولة فهي بمثابة باستيل مصر , ولذلك يجب الإبقاء عليها كمتحف بكل غرف التعذيب وزنازين الإعتقال والسراديب السرية , والمقابر التي احتوت جثث الذين ماتوا تحت قسوة التعذيب , وأن توضع في هذه المقار لوحات تبين التركيب الإداري لهذا الجهاز ووظائفه وتجاوزاته وإساءاته في حق مصر بالصوت والصورة , ويزود بشهادات مكتوبة أو مسموعة أو مرئية لضحايا التعذيب في هذا الجهاز , كما تعرض كل وسائل التعذيب التي استخدمت ضد المعتقلين , وتوضع صورا للضباط والأفراد الذين قاموا بالتعذيب خاصة أولئك الذين صدرت ضدهم أحكام بالإدانة القانونية .

وقد كانت هناك فكرة بأن يتم هدم مقر الحزب الوطني الرئيسي في ميدان التحرير وإقامة حديقة في مكانه توضع فيها صور الشهداء , وتسمى حديقة الشهداء , وهذه الفكرة أعارضها بشدة لأنها تفقدنا ذاكرة الحدث وتضع صور الشهداء في غير موضعها , بل الأنسب أن توضع صور الشهداء على نصب تذكاري في قلب ميدان التحرير بعيدا عن مقر الحزب الوطني بكل ما يحمله من ذكريات سيئة للمصريين .

أما المتحف المركزي الأكبر للثورة فيفضل أن يكون في ميدان التحرير ويسمى متحف التحرير , وهناك مقترحان لإقامته دون إحداث تغيير في شكل الميدان أوتركيبته الهندسية , الإقتراح الأول أن يكون في مبنى يقام تحت الجزيرة الوسطى للميدان بنفس فكرة مترو الأنفاق , والإقتراح الثاني أن يكون في مبنى مجمع التحرير (كله أو بعض طوابقه) خاصة وأن هناك أفكارا كثيرة حول نقل نشاطات مجمع التحرير خارج قلب القاهرة حتى نتجنب ما يحدثه المجمع من زحام بسبب تردد الآلاف عيه كل يوم لقضاء حاجاتهم , والأفضل أن يكون ذلك النشاط الحكومي في القاهرة الجديدة مثلا .

وفي هذا المتحف نجمع كل الأدوات التي استخدمت أثناء الثورة مثل الخيام واللافتات , كما نجمع إبداعات الثورة من رسوم وقصائد شعر وأغاني ومقاطع فيديو وصور , وتعرض فيه وثائق الثورة وأسرارها وصور أبطالها ودور كل واحد منهم , وقبل هذا صور الشهداء وكيف استشهدوا وتوضع ملابسهم ومقتنياتهم كما وجدت في مسرح الأحداث , ويكون فيه عرضا تسجيليا سينمائيا لأحداث الثورة بتسلسلها من أول يوم وحتى تخلي الرئيس السابق عن السلطة , وما جرى بعدها من أحداث مهمة . ويحوي هذا المتحف سجلا لتجاوزات وجرائم العهد السابق خاصة ممارسات الرئيس وأسرته , والحزب الوطني وأمن الدولة .

والهدف من إقامة هذا المتحف , هو الإحتفاظ بذاكرة الوطن حول هذه الثورة وما سبقها وما تلاها , وعرض وسائلها ومقتنياتها لزوار المتحف من المصريين والأجانب الذين يرغبون في الإطلاع على ما حدث , وبهذا نكسب منطقة جذب سياحي جديدة , على أن يخصص عائد هذا المتحف لمساعدة أسر الشهداء ومساعدة المصابين , والإنفاق على كل الأنشطة التي من شأنها تحقيق أهداف الثورة .

سلوك الحشد (سيكولوجية البشر في المظاهرات والإحتجاجات والثورات)

كنت في حالة ذوبان إنساني رائع في أحد أيام الثورة المصرية العظيمة في ميدان التحرير في يوم الجمعة حيث الملايين الهادرة تتحرك نحو هدف مشترك على الرغم من عدم وجود قيادة محددة معروفة بالإسم , وكان يدور في خاطري ما ذكره علماء النفس والإجتماع السياسي عن سلوك الحشد وطبيعته , وكنت أقفز بعقلي ووجداني بين ما قرأته في الكتب وما أعيشه في الواقع .

فقد اهتم علماء النفس بسلوك البشر حين يتجمعون فى أعداد كبيرة حيث اتضح اختلاف سلوكهم فى هذه الحالة عن سلوكهم فى حالاتهم الفردية , وكأن الحشد (التجمع) يأخذ أبعادا نفسية تتجاوز مجموع اتجاهات وآراء الأشخاص منفردين , وكأن تغيرا نوعيا يطرأ يساعد على خروج أفكار ومشاعر لم تكن متاحة لوعى الفرد فى حالته الفردية أو فى التجمعات الصغيرة (عدة أفراد) , وهذه هى خطورة سلوك الحشد , وهذا هو السبب وراء حرص السلطة (أى سلطة) على تجنب المواقف الحاشدة للجماهير خاصة حين تكون غاضبة أو تكون ممنوعة من التعبير لفترات طويلة حيث تصبح إمكانات الإنفجار المدمر أكثر احتمالا . ويصف جوستاف لوبون الجماهير فى حالة احتشادها وانفعالها واندفاعها وغضبها بأنها " أبعد ماتكون عن التفكير العقلانى المنطقى , وكما أن روح الفرد تخضع لتحريضات المنوم المغناطيسى الذى يجعل شخصا ما يغطس فى النوم فإن روح الجماهير تخضع لتحريضات وإيعازات أحد المحركين أو القادة الذى يعرف كيف يفرض إرادته عليها , وفى مثل هذه الحالة من الإرتعاد والذعر فإن كل شخص منخرط فى الجمهور يبتدئ بتنفيذ الأعمال الإستثنائية التى ما كان مستعدا إطلاقا لتنفيذها لو كان فى حالته الفردية الواعية والمتعقلة . فالقائد أو الزعيم إذ يستخدم الصور الموحية والشعارات البهيجة بدلا من الأفكار المنطقية والواقعية يستملك روح الجماهير " . ويمكن تفسير سلوك الحشد على أنه خروج للمشاعر المكبوتة بعد إزالة عوامل الكبت والقمع مع الإحساس بالأمان فى وسط المجموع ومع هدير أصوات الشعارات الجماعية وبتيسير من قائد يعرف ما يعتمل بطبقات الوعى الأعمق للجماهير فيناديها ويحركها , أى أن القائد الجماهيرى هنا لا يستلب الجماهير ولا ينشئ موقفا جديدا وإنما ييسر خروج مشاعر مكبوتة لديهم ويوجهها إلى حيث يريد بموافقة الجماهير . وفى حالات التجمع والحشد يتكون ما يسمى بالجمهور النفسى , وهو كيان نفسى اجتماعى مؤقت يقوم بدور مطلوب من قبل هذا الكيان . ويصف لوبون هذا الجمهور النفسى بقوله : " الظاهرة التى تدهشنا أكثر فى الجمهور النفسى هى التالية : أيا تكن نوعية الأفراد الذين يشكلونه وأيا يكن نمط حياتهم متشابها أو مختلفا , وكذلك اهتماماتهم ومزاجهم أو ذكاءهم فإن مجرد تحولهم إلى جمهور يزودهم بنوع من الروح الجماعية , وهذه الروح تجعلهم يحسون ويفكرون ويتحركون بطريقة مختلفة تماما عن الطريقة التى كان سيحس بها ويفكر ويتحرك كل فرد منهم لو كان معزولا , وبعض الأفكار والعواطف لا تنبثق أو لا تتحول إلى فعل إلا لدى الأفراد المنضوين فى صفوف الجماهير " ... " إن الجمهور النفسى هو عبارة عن كائن مؤقت مؤلف من عناصر متنافرة ولكنهم متراصوا الصفوف للحظة من الزمن , إنهم يشبهون بالضبط خلايا الجسد الحى التي تشكل عن طريق تجمعها وتوحدها كائنا جديدا يتحلى بخصائص جديدة مختلفة جدا عن الخصائص التى تملكها كل خلية " ..... وفى حالة الذوبان هذه يحدث " تلاشى الشخصية الواعية , وهيمنة الشخصية اللاواعية , وتوجه الجميع ضمن نفس الخط بواسطة التحريض والعدوى للعواطف والأفكار , والميل إلى تحويل الأفكار المحرض عليها إلى فعل وممارسة مباشرة , وهكذا لا يعود الفرد هو نفسه , وإنما يصبح عبارة عن إنسان آلى ما عادت إرادته بقادرة على أن تقوده " .... ولذلك يرى لوبون أن " الجمهور دائما أدنى مرتبة من الإنسان الفرد , فيما يخص الناحية العقلية الفكرية , ولكن من وجهة نظر العواطف والأعمال التى تثيرها هذه العواطف فإنه يمكن لهذا الجمهور أن يسير نحو الأفضل أو نحو الأسوأ – وكل شئ يعتمد على الطريقة التى يتم تحريضه أو تحريكه بها " . والسلطة تعرف بفطرتها كما تعرف بمفكريها وعلمائها كل هذه الحقائق

عن سيكولوجية الحشد وطبيعة الجماهير أثناء المظاهرات أو التجمعات الهائلة لذلك تحول قدر الإمكان دون تكون هذا الكائن الخطر , وإذا حدث وتكون فإنها تحاول حرمانه من قائد يوجه حركته ضدها , أو تدفع هى بقائد يوجه حركة الجمهور فى صالحها , أو تحاول تملق هذه الجماهير بإظهار احترامها وتقديرها (فى الوقت الذى تنظر فيه السلطة إلى الجماهير بأنها لا عقلانية ولا منطقية وكأنها تتعامل مع طفل صغير تريد استرضاءه حتى يهدأ ثم تفعل هى ماتشاء بعد ذلك) , وفى حالة السلطة الطاغية المستبدة يكون الحل هو قمع هذه الجماهير أو تفريقها بقوات الشرطة وإذا استدعى الأمر قوات الجيش , وقد تفشل هذه الجهود أو تنجح بناءا على موازين القوى بين السلطة والجماهير والتى كثيرا ما تتغير بتعاطف أو انضمام قطاعات من السلطة إلى صفوف الجماهير خاصة حين تكتشف تلك القطاعات أن فردا يريد استخدامها لسحق الجماهير لصالحه وأنه لا يدرك عواقب ما يفعله , خاصة وأن قوى الشرطة والجيش فى لحظات حرجة فى المواجهة تتذكر أنها منتمية إلى هذه الجماهير انتماء قرابة وانتماء مصير , وهنا تتمرد على رأس السلطة (خاصة إذا كان فردا) وتنحاز إلى الجماهير فتتقلب موازين القوى بسرعة وتنتصر إرادة الجماهير .

وفى وسط الحشد يشعر الفرد بالأمان لأنه الآن جزء من كيان ضخم يصعب عقابه أو مساءلته , ويتمركز الشخص حول هذا الكيان الضخم أكثر من تمركزه حول ذاته , ويضعف التزامه بالقيود السياسية أو الإجتماعية أو الأمنية أو الأخلاقية , ويتوحد مع الجموع الهائجة فى حركة أقرب ما تكون إلى حركة القطيع , وتصبح العواطف الملتهبة هنا هى سيدة الموقف فتتحرك الجموع بمشاعر الحرمان أو الرغبة أو الظلم أو القمع أو الإحباط أو الغضب .

وسلوك الحشد من الناحية النفسية أشبه ما يكون بالهستيريا الجماعية حيث يبدأ الحشد بفرد أو مجموعة من الأفراد يظهرون حماسا معينا بشكل مؤثر فينتقل هذا الحماس بما يشبه العدوى إلى الأفراد المحيطين بهم ثم تتسع دائرة العدوى بسرعة تتوقف على قدرة المحركين للحماس وعلى الحالة الإنفعالية لبقية الجموع وكل هذا يحدث بشكل غير واع . ولكى يحدث هذا لابد من وجود أرضية مشتركة تدعم انتقال هذا الحماس وتصاعده بشكل تلقائى وسريع , كأن يكون تحمسا وحبا لفريق كرة معين أو كرها وغضبا تجاه شخص أو نظام معين , أو استجابة لشائعة أو فكرة تجد لها فى اللاوعى مقابلا يدعمها , كل هذا يوفر أرضية مشتركة للتحرك الجماعى غير الواعى والذى يفجر طاقات طال كبتها فى اللاوعى الفردى والجمعى على السواء .

وسلوك الحشد لا يقتصر على المواقف السياسية التى نراها فى المظاهرات , وإنما نراه أيضا فى مباريات كرة القدم حيث تندفع الجماهير فى حماس طاغ نحو تأييد فريق معين أو الغضب من قرار الحكم فينفلت عيارها وتندفع فى خطورة بلا ضابط أو رادع , وقد يؤدى ذلك إلى كارثة يموت فيها الكثيرون أو يصابون .

ومثال آخر لسلوك الحشد حدث فى وسط القاهرة فى شارعى عدلى وطلعت حرب وأمام سينما مترو حين حضرت إحدى الراقصات لترقص أمام السينما ترويجا لفيلمها , واندمجت فى الرقص وظهرت ملابسها الداخلية المثيرة وسط حماس الشباب الهائج فاستدعى ذلك من ذاكرتهم صورا ومشاهد أكثر عرى للراقصة واستدعى بعضهم أو أكثرهم مشاهد تسربت عبر اسطوانات كومبيوتر تصور الراقصة فى أوضاع جنسية , إضافة إلى ذلك كان هناك مطرب شعبى مبتدئ دخل عالم الشهرة من خلال أغنية تتحدث عن العنب لتسقط عليه تلميحات وتصريحات جنسية فاضحة ومثيرة , كل هذا فى أول أيام عيد الفطر عام 2006 حيث يتناول بعض الشباب أنواعا من المخدرات والمسكرات تساعد على إذابة ضمائرهم وانفلات رغباتهم وغرائزهم وهنا انطلقت الجموع الهائجة من الشباب فى حالة سعار جنسى غير مسبوق فى وسط مدينة القاهرة تحت سمع وبصر الناس والأمن وكان الجميع فى دهشة ربما لتسارع الأحداث واختلاط الحابل بالنابل , كل هذا حدث على الرغم مما هو معروف عن المجتمع المصرى أنه مجتمع متدين ومحافظ , وذلك دليل على أن هناك شئ ما كان يجرى تحت السطح مفاده أن هناك أعدادا هائلة من الشباب تعانى كبتا وجوعا جنسيا ولا تجد منصرفا لذلك بل تجد استثارة مستمرة لكل ذلك عبر الفضائيات ومواقع الإنترنت , كل هذا تفجر فى لحظة معينة وفى ظروف معينة فتحولت أعداد غفيرة من الشباب (الذى ربما يبدو كل منهم بمفرده مؤدبا وملتزما بالدين والأخلاق والعرف والتقاليد) إلى حيوان يبحث عن إشباع شهواته خاصة حين تيقن من غياب أو ضعف الضابط الأمنى والإجتماعى فى هذا السياق .

وفي ثورة 25 يناير 2011 م كان هناك نوع آخر من الحشد الثوري قام به مجموعة من الشباب المصريين الذين حفزوا الناس للخروج من أجل الخبز والحرية والكرامة الإنسانية , وقد حاولت السلطات المصرية المنضوية تحت نظام حسني مبارك قهر هذه الإنتفاضة في مهدها بالقوة البوليسية من خلال استخدام خراطيم المياه والقنابل المسيلة للدموع , والرصاص المطاطي والحي , ولكن كل هذه الممارسات القمعية كانت تزيد الثورة اشتعالا حتى نجح الثوار في قهر نظام سلطوي مستبد غاشم ربض على قلب مصر والمصريين ثلاثون عاما . والعجيب أن الحشد في هذه الثورة الحضارية العظيمة خالف كثيرا من افتراضات "جوستاف لوبون" وغيره من العلماء , حيث كان حشدا رشيدا عاقلا , لم يمارس عنفا أو تخريبا , بل حافظ على سلمية حركته وتدفقه رغم أن هذا الحشد قد تجاوز الملايين العشرة في القاهرة والمحافظات ولأيام عديدة , وقد استطاع ضبط نفسه وضبط حركته على الرغم من استفزازات السلطة وتحرشات البلطجية التابعة لها , ولهذا كانت الثورة المصرية نموذجا لأكبر حشد بشري في أي ثورة على مدى التاريخ الإنساني , ونموذجا لحضارية الحشد وتعقله على الرغم من عدم وجود قيادة موحدة لهذا الحشد , إذ يبدو أن القيادة.

مشـــروع الصحـــة النفسيـــة للشرطـــة والشعـــب

نظرا لما حدث في 25 يناير 2011 م وما تلاها من تداعيات أثرت على الصورة الذهنية للشرطة وعلى العلاقة بينها وبين الشعب المصري مما نتج عنه انسحاب أو احتجاب الشرطة بشكل كلي في البداية ولعدة أيام حرجة للغاية ثم جزئي بعد ذلك في الوقت الذي كان الشعب المصري يقوم بثورة تغيير عظيمة ويحتاج لكل قواه الوطنية لتدعمه في مواجهة النظام الفاسد , لذا كان من الضروري عمل مراجعات لعقيدة جهاز الشرطة ولسلوكيات أفراده وتصورهم لوظيفتهم وتصورهم لعلاقتهم بالنظام وبالشعب , وهذه المراجعات لا تهدف إلى الإتهام أو التقليل من شأن أحد وإنما تهدف إلى تعديل المسار كما هو الحال في الكثير من مؤسسات المجتمع بعد قيام الثورة . ومن المؤكد والمعلوم أن جهاز الشرطة رغم كل المشكلات التي حدثت بسبب فساد النظام السابق لا يخلو من شرفاء يعطون من جهدهم وحياتهم لخدمة وطنهم , وله تاريخ وطني مشرف في خدمة قضايا مصر وأمنها .

ولهذا السبب اجتمع عدد من الأطباء والأخصائيون النفسيون في عدة جلسات لمناقشة هذا الأمر من الناحية النفسية , وقد تم تجميع الآراء والمقترحات لعرضها على أولي الأمر للإستفادة منها , مع العلم بأن هذا الفريق المشارك في المناقشات مستعد لتقديم المشورة والدعم الفني والمساعدة في أي جهود تهدف إلى الإرتقاء بالأداء الأمني وبتحسين العلاقة بين الشرطة والشعب في المستقبل , تلك العلاقة التي لابد وأن

نعترف أنها قد أصيبت بخلل نتيجة لظروف أخرجت بعض قطاعات وزارة الداخلية عن مسارها وعن وظيفتها , وقد آن الأوان لتعديل المسار وتطهير ذلك الجهاز الحيوي والهام من كل ما يسئ إليه .

وفيما يلي بعض المقترحات التي خلصنا إليها :

- تكوين لجنة متعددة التخصصات من خبراء الأمن وعلماء النفس وعلماء الإجتماع وقانونيين وناشطين في حقوق الإنسان وذلك لمراجعة المناهج وطرق التدريس والتدريب بكلية الشرطة وتقديم مقترحاتها لإدارة الكلية . ونقترح أن يكون دخول الكلية بناءا على مجموع أعلى وذلك لاختيار المتميزين من أبناء مصر لهذه المهنة العظيمة , وتنتفي كل الوساطات والمحسوبيات والرشاوى , ويصبح المعيار هو الكفاءة الشخصية . كما يلزم عمل فحص نفسي كامل للطلاب قبل التحاقهم بالكلية وأثناء فترة إعدادهم بشكل دوري على أن يتضمن هذا الفحص اختبارات ذكاء واختبارات شخصية وتقييم إكلينيكي طبي مفصل ومحدد .
- الإهتمام بتدريس علم النفس الأمني وعلم نفس الجريمة لكي يكتسب الضباط مهارات عالية في التعامل مع المتهمين ومع الجمهور ولا يلجأوا إلى استخدام وسائل العنف والترهيب للحصول على اعترافات أو معلومات .
- معالجة عقيدة وعقلية الإستعلاء الشرطي فالناس يعانون كثيرا من هذا الأمر , وهو ما يعكسه كثرة استخدام لفظ الباشا في أروقة الداخلية والتعامل بقسوة واذدراء مع الناس , لذلك نريد الخلاص من عقلية رجل الشرطة السيد الذي يتعامل مع العبيد من الشعب , فهذا يجعل العلاقة غير سوية , وهذا الأمر يحتاج إلى جهود كثيرة وتعديلات في التدريب والتعليم لرجال الشرطة بحيث تكون عقيدتهم متفقة مع الشعار المعلن "الشرطة في خدمة الشعب" .
- كان من سياسات العهد السابق وضع أعباء هائلة على الشرطة , ونظرا لطبيعة الدولة البوليسية التي كان يرتكز عليها في حماية كرسي الحكم والنظام فقد أوكل بمعظم الملفات إلى جهاز الشرطة , وعمل على تضخيم دور هذا الجهاز وأتاح له التدخل في كل صغيرة وكبيرة في حياة الناس , وقد خلق هذا حالة من الغضب لدى قطاعات كبيرة من الشعب وجدت أن جهاز الشرطة في ذلك العهد يعمل لمصلحة بقاء النظام وحماية الفساد ولا يعمل لصالح الشعب . وكان لكثرة الأعباء والمهام دور في جعل جهاز الشرطة جهازا مرهقا ومتوترا وعصبيا وانعكس هذا على طريقة تعامله مع المواطنين , لذلك نرى عودة جهاز الشرطة إلى مهامه الأساسية والمحددة المنصوص عليها في الدستور وهي الحفاظ على أمن الشعب وتحقيق الطمأنينة للجميع , وقد أحسنت وزارة الداخلية حين قامت بحل جهاز مباحث أمن الدولة نظرا لما ارتكبه هذا الجهاز في حق المصريين من إيذاء وتعذيب واستبعاد للشرفاء وتزوير للإنتخابات وإحباط لمحاولات الإصلاح وكذب وتلفيق وتشويه لسمعة المعارضين ومحاربتهم بكل الطرق على اعتبار أنهم أعداء للنظام وللوطن وأخيرا فرم وحرق الوثائق والملفات الخاصة بالجهاز وهي جرائم لا تصدر عن جهاز أمني محترم . كما نقترح تخفيف أعباء الداخلية بجعل بعض القطاعات مؤسسات مدنية تتولاها وزارات أخرى مثل الأحوال المدنية والجوازات والمرور كما يحدث في كثير من الدول .
- ولقد أحسنت القيادة الجديدة في وزارة الداخلية حين قدمت اعتذارا للشعب عن الأخطاء والتجاوزات التي صدرت عن الوزارة في العهد السابق وإبان قيام الثورة وإعلانها عن فتح صفحة جديدة مع الشعب قوامها التعاون والإحترام المتبادل , وهذه روح جديدة نتمنى أن تميز ممارسات الشرطة في العهد الجديد .
- زيادة عدد رجال الشرطة لكي نخفف عنهم الأعباء ونعطيهم فرصة للراحة والإسترخاء وممارسة حياة طبيعية , ويتحقق ذلك بالتوسع في قبول الطلاب بكلية الشرطة , أو الإستعانة بالمتقاعدين من ضباط الجيش في سن مبكر , أو طلبة الحقوق مع إعطائهم دورات مكثفة في العلوم الشرطية في فترة ستة شهور .
- تحسين أحوال رجال الشرطة من حيث المرتبات والسكن وساعات العمل وفرص الترفيه حتى يكونوا في حالة نفسية جيدة , لأن سوء أحوالهم وشعورهم بالظلم من التفرقة في المرتبات والإمتيازات يملأهم بالغضب فيزيحون هذا الغضب على الجمهور الذي يتعاملون معه
- زيادة الشفافية في جهاز الشرطة وذلك يساعد على اكتشاف الفساد والتجاوزات ومعالجتها أولا بأول .
- أن تكون في كل قسم شرطة غرفة يجلس فيها أخصائي نفسي للتعامل المهني مع بعض المشكلات التي تحتاج للدعم النفسي أو الإرشاد . ونوصي أيضا بوجود أخصائيين نفسيين في السجون مع تدريبهم وإعدادهم ليقوموا بمهمتهم على خير وجه . كما نوصي بوجود ناشط في حقوق الإنسان يتابع مدى التزام الممارسات الشرطية بقواعد حقوق الإنسان المتفقة مع المعاهدات الدولية التي وقعت عليها مصر .
- إعداد وتنفيذ برامج تأهيلية للمسجونين تحت إشراف فر يق نفسي متخصص لكي تتحول السجون إلى مؤسسات إصلاحية .
- خط ساخن بوزارة الداخلية لتلقي المشكلات المختصة بضحايا سوء معاملة الشرطة أو انتهاكات حقوق الإنسان على أن تعلن أرقام هذا الخط بشكل مستمر في وسائل الإعلام .
- عمل دورات نفسية منتظمة للسادة الضباط ولأفراد الشرطة لرفع الوعي بالجوانب النفسية والسلوكية ومعرفة أفضل الطرق لفهم الذات وفهم الآخر والتواصل الصحي والتعامل مع المختلفين في الرأي وضبط المشاعر والتحكم في الغضب وغيرها .
- عمل فحص نفسي دوري لكل من يحمل سلاح , ولكل من يصدر عنه سلوك ينم عن اضطارب نفسي أو اضطراب في الشخصية مع استبعاد العناصر غير المناسبة للمهنة أولا بأول .
- عمل ندوات جماعيرية يحضرها بعض رجال الشرطة وفي وجود متخصصين نفسيين أو قادة اجتماعيون يديرون الحوار في هذه الندوات وذلك لكسر الحاجز بين الشرطة والشعب ولزيادة التفاهم والتعاون بين الطرفين .
- أن يقوم الإعلام بإبراز نماذج من الضباط والأفراد الشرفاء في الشرطة ويسلط الضوء على جهودهم وتضحياتهم من أجل أمن المجتمع .
- أن يلتزم منسوبو الشرطة بالقانون ولا يخرجون عنه مهما كانت الظروف , فكرامة رجل الشرطة وهيبته ومكانته كلها تنبع من احترامه للقانون وتطبيقه له على الكبير والصغير .
- أن يكون جهاز الشرطة جهازا وطنيا محايدا ومستقلا لا يستخدمه حزب أو تيار أو حاكم فهو أولا وأخيرا لخدمة الشعب .
- أن نسعى لتقديم الأمن المجتمعي الذي يجعل وظيفة الحفاظ على الأمن مسئولية مشتركة بين جهاز الأمن وأفراد ومؤسسات المجتمع , وهذا المفهوم يخفف الكثير من الأعباء عن الجهاز الأمني , ويجعل المجتمع إيجابيا ومشاركا في الحفاظ على أمنه وليس اعتماديا على جهاز الأمن . وسوف تواصل المجموعة اجتماعاتها المفتوحة لكل الأطباء والأخصائيين النفسيين لوضع تفاصيل المشروع وبرامجه التشخيصية والعلاجية والوقائية والتدريبية لخدمة هدف الأمن والصحة النفسية لجميع أبناء مصر .

نفسانيون من أجل الثورة

عنهم : أ.د أحمد شوقي العقباوي -أ.د محمد المهدي-أ.د وائل أبو هندي -أ.د خليل فاضل أ.د أحمد عبدالله